

ذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدًا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخل في اختصاص الموظف ”.

شادة ٢ — هل وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما صدر ببيان الرباطة في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢).

وزير الخارجية — وزير الداخلية — رئيس مجلس الوزراء
هل فاهم هل فاهم هل فاهم
وزير التجارة والصناعة — وزير الصحة العمومية — وزير الحريقة والبحرية
براهيم عبد الوهاب — براهيم شوقي — براهيم فاهم
وزير العدل — وزير المعارف العمومية — وزير التموين
محمد فاهم — محمد اللبان — براهيم عبد الوهاب
وزير الزراعة (بالنهاية) — وزير المسالبة والاقتصاد
براهيم عبد الوهاب — عبد الحليل براهيم العمري
وزير الأوقاف — وزير الأشغال العمومية — وزير الشئون الاجتماعية
هؤاد شيرين — محمد كامل فيه — محمد فهير هرمان
وزير المواصلات — وزير الشئون البلدية والقروية
محمد الشاد فيها — عبد العزيز عبد الله شالم

كرسوم بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٢

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٦
بأحكام الوقف

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور ،
لعمل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف المعدل بالقانون
رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

بيان تغير الأئمة

في الساعة السابعة وعشرين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ الموافق ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ وأمام مجلس الوزراء المنعقد بقصر العين برئاسة الرئيس على ماهر وبحضور حفريات الوزراء الدكتور إبراهيم شوقى وإبراهيم عبد الوهاب ومحمد اللبان ومحمد على رشدى وعبد الحليم إبراهيم العمري والدكتور محمد زهرة حرانة ومحمد كامل نبيه وفؤاد شيرين وعبد العزيز عبد الله سالم .

قد حضر وصى العرش حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم .

لوصى العرش الدكتور محمد بهى الدين برకات .

لوصى العرش النائم مقام أركان الحرب محمد دشاد منها .

لواقف كل من حضراتهم العين الآتية :

”أحلف بالله العظيم أنني احترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وأن أكون مخلصاً لـك“ .

هراسيم بقوانيين

كرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢

بتعدل بعض أحكام قانون العقوبات

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

الاسم بما هو آت :

شادة ١ — كعدل المادة ١٢٣ من قانون العقوبات على الوجه الآتى :

”مادة ١٢٣ — يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطته وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من جهة مختصة .